الأمم المتحدة

A/C.4/59/SR.20

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

Distr :.General
10 March 2005
Arabic
Original: Spanish

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة العشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الإثنين ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، الساعة ١٤/٣٠

الرئيس: السيد سوي ..... (ميانمار)

ثم: السيد كالديرون (نائب الرئيس) ..... (إكوادور)

المحتويات

البند ٧٥ من جدول الأعمال: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

04-58093 (A)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٤/٤٥.

البند ٧٥ من جدول الأعمال: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) (A/59/13، A/59/151، A/59/260، A/59/279، A/59/442)

١ - **السيد هانسن** (المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى): قدم تقريره عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ (A/59/13)، وتكلم أولاً عن البرنامج العادي للأنروا الذي يقدِّم الخدمات إلى أكثر من ٤ ملايين لاجئ فلسطيني. ويفيد برنامج التعليم نحو ٥٠٠ ٠٠٠ طالب في المرحلة الثانوية في ٦٥٨ مدرسة، ويستخدم ٧٣ في المائة من موظفي الوكالة ويمثل ٦٠ في المائة من نفقاتها. والمستوى التعليمي الممتاز للشعب الفلسطيني معروف جيداً، وتفخر الوكالة بإسهامها في تحقيق منجزات مثل التعادل بين الجنسي في نظام التعليم. وعلى الرغم من أن تحصيل الطلبة مازال جيداً فإن نوعية البيئة التعليمية قد تدهورت ويبلغ متوسط عدد الطلبة في الفصول الدراسية ٤١ طالباً ويوجد في كثير من المدارس نظام الفترتين؛ واضطرت الوكالة إلى استئجار مبانٍ لم تكن مصممة لتكون مدارس ولا توجد فيها تهوية كافية ولها مساحات مشتركة. ومن المستجدات الإيجابية أنه قد شُيدت ٩ مدارس ويجري بناء ٧ مدارس أخرى. ومن جهة أخرى فرض تحديث المنهج الدراسي في البلد المضيف، الذي أرغم على إدراج دورات دراسية إنكليزية ومعلوماتية في التعليم الابتدائي، عبئاً إضافياً على الوكالة، التي لم توسع بعد مرحلة التعليم الأساسي من ٩ سنوات إلى ١٠ في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

٢ - فيما يتعلق بالبرنامج الصحي قدمت الوكالة جميع أنواع خدمات الرعاية الصحية الأولية، ويُعنى أطباؤها بما متوسطة ١٠٠ مريض يومياً على الرغم من أنه يتوافر للوكالة فقط أقل من ١٥ دولاراً للاجئ الواحد في السنة. وتوجد عدة عوامل تقلل من قدرة الوكالة على مواصلة هذه الخدمات، مثل التغيرات الديموغرافية في اللاجئين، الذين تبلغ بينهم نسبة من هم دون سن الثامنة عشرة ٤٠ في المائة وتبلغ نسبة النساء اللائي في سن الإنجاب ٢٤ في المائة، ومثل الزيادة الهائلة في عدد المصابين بأمراض القلب والشرايين ومرض السكر. والحوادث التي تعزى إلى حد بعيد إلى الأزمة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة تثير القلق بصفة خاصة، مثل الزيادة في استخدام الخدمات الصحية العامة التي تبلغ ٦٠ في المائة وازدياد عدد حالات سوء التغذية وفقر الدم. وتثير الآثار النفسية للأزمة ولا سيما لدى الأطفال، مشكلة صحية خطيرة، فوفقاً لبعض المصادر يعاني ٩٠ في المائة من الأطفال من أعراض التوتر اللاحق للصدمة النفسية.

٣ - فيما يتعلق بإدارة الإغاثة والخدمات الاجتماعية فإن ٨٤ في المائة من مواردها توجه إلى تقديم الأغذية والمساعدة المالية النقدية إلى ما يربو على ٦١ ٠٠٠ أسرة من أُسر اللاجئين التي تعيش في عوز. وعلى الرغم من أنه ترأس ١٧ في المائة فقط من الأُسر نساء فإن هذه النسبة تبلغ نحو ٥٠ في المائة بين الأسر التي تعيش في ظروف صعبة للغاية. وتقل قدرة الوكالة على إبقاء مساكن اللاجئين في حالة جيدة بصورة كبيرة لأنها تعتمد تماماً على التبرعات الخارجة عن الميزانية، وأنجزت في هذه الفترة ١,٢ في المائة فقط من الإصلاحات اللازمة. وفي مجال الخدمات الاجتماعية قدمت الدعم إلى شبكة مؤلفة من ١٠٢ منظمة مجتمعية تُعنى بالنساء والأطفال والشباب والمعوقين. وعلاوة على ذلك يوجد ٦٤ مركزاً لديها برامج للمرأة تقدم دورات توعية ومشورة

قانونية وتدريب تقني وخدمات رعاية الأطفال و٣٨ مركزاً مجتمعياً لإعادة التأهيل تقدم خدمات إلى أُسر نحو ٠٠٠ ٢٥ لاجئ معوق عن طريق مشاركة الأقرباء والمجتمع وإدماج الأطفال المعوقين في النظام المدرسي.

٤ - يقوم برنامج القروض الصغيرة للغاية الذاتي التمويل، الذي يدعم المؤسسات الصغيرة والصغيرة للغاية ويوجد فرص للعمل، بتقوية الدور الاقتصادي للمرأة والتخفيف من الفقر، وهو المصدر الرئيسي للقروض في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد وسَّع نطاق عملياته في الأردن والجمهورية العربية السورية. وقُدِّم إلى النساء ٣١ في المائة من القروض التي يبلغ عددها نحو ٠٠٠ ١٦ قرض وتبلغ قيمتها ١٢ مليون دولار في هذه الفترة. وتجدر الإشارة إلى أن معدل السداد من جانب النساء الحاصلات على قروض مقدمة إلى مجموعات متضامنة في غزة قد بلغ ٩٣ في المائة.

٥ - فيما يتعلق بأنشطة الطوارئ في الأراضي الفلسطينية المحتلة تواجه الوكالة عقبات هائلة بسبب العنف وحظر التجول وإقامة الحواجز. وخلال السنة الأخيرة قدِّمت المعونة الغذائية إلى ما يربو على ١,٤ مليون لاجئ وأوجد برنامج الطوارئ لإيجاد فرص العمل أكثر من ٠٠٠ ٨٢٣ ١ يوم عمل. ووفر الإيواء وقدم مساعدة الطوارئ إلى الأسر التي دُمرت مساكنها ونفذ مشاريع لإعادة الإيواء. ومن جهة أخرى فإن بناء الجدار في الضفة الغربية، الذي يعوق الوصول إلى الأراضي الزراعية والمدارس والمراكز الصحية، أمر يثير الجزع. ويضطر المقيمون في المنطقة التي يفصلها الجدار عن الخط الأخضر إلى الحصول على تصاريح للعيش في ديارهم ولا تتعدى فترة صلاحية بعض التصاريح ثلاثة أشهر. وقد أجرت الوكالة دراسات لتحديد مدى تأثير الحاجز في اللاجئين وفي عملياتها والكيفية التي يمكنها بها تكييف خدماتها حسب هذا الوضع.

٦ - خلال السنة الماضية كُثفت العمليات العسكرية في قطاع غزة. وفي أيار/مايو ٢٠٠٤ شنت قوات الدفاع الإسرائيلية هجمات على مناطق كثيفة السكان في رفح فدمرت مساكن نحو ٧١٠ أُسر علاوة على الهياكل الأساسية والأراضي الزراعية والشركات الخاصة. وبات ما متوسطة ٤٥ شخصاً في اليوم الواحد بلا مسكن. ومنذ بداية السنة تسببت قوات الدفاع الإسرائيلية في مقتل ٦٠ شخصاً شهرياً. وحدثت الغارة الكبرى بعد الهجمات التي شنت من قطاع غزة وقتل فيها عدة مدنيين إسرائيليين، من بينهم ثلاثة أطفال. وخلال عملية ''أيام الندم'' دخلت ٢٠٠ عربة مدرعة قرى ومخيمات اللاجئين في شمال قطاع غزة، ودمرت أو أصابت بأضرار ٢٠٠ مسكن وأمسى ٠٠٠ ٣٦ فلسطيني محاصرين، وقتل ١٠٧ أشخاص، من بينهم ٢٧ طفلاً و٩ من الطلبة ومعلمان تابعان للوكالة، وأصيب ٤٣١ شخصا بجراح. وفي السنتين الماضيتين قتل ٣ أطفال في مدرسة برصاص قوات الدفاع الإسرائيلية. وينبغي توفير أقصى قدر ممكن من الحماية للأطفال بموجب قواعد حقوق الإنسان، وينبغي لإسرائيل أن تضمن أمنهم، وأن تقدم إلى العدالة المسؤولين عن أعمال التدمير العشوائي هذه، التي تمثل انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي الإنساني. ومن جهة أخرى تتواصل الهجمات الجوية وعمليات الإعدام بلا محاكمة. وكانت حصيلة الأسبوعين الماضيين ٤١ قتيلاً و١٣٢ جريحاً و٣٧٨ شخصاً بلا مأوى. وقتلت طفلة تبلغ من العمر ٩ سنوات أثناء توجهها إلى مدرسة تابعة للوكالة. ومن المثير للسخرية أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يتحمل النفقات المادية لإعادة بناء هذه المجتمعات. ولا تستطيع الوكالة أن تتحمل جميع النفقات اللازمة، وهي لم تتلق حتى الآن أي رد من حكومة إسرائيل على ما قدمته إليها من طلبات للحصول على تعويض عن تدمير منشآتها.

٧ - مازالت الأونروا تواجه صعوبات مالية، لا سيما في برنامج الطوارئ، الذي لم يتلق حتى الآن إلا وعود بتقديم تبرعات لما نسبته ٤٥ في المائة من ميزانيته. وقد نفذت الوكالة مشروعين للتصدي لهذه المشكلة: شن حملات لجمع التبرعات في العالم العربي انطلاقاً من قاعدتها في أبو ظبي، وإنشاء فريقين للدعم أحدهما في أسبانيا والآخر في الولايات المتحدة الأمريكية، للتعاون مع الحكومات المحلية والقطاع الخاص والأفراد المانحين لجمع الأموال وزيادة التعريف بالعمل الذي تقوم به الأونروا. ومن الأحداث البارزة الأخرى عقد أكبر مؤتمر معني باللاجئين الفلسطينيين منذ ٥٦ سنة في جنيف يومي ٧ و٨ حزيران/يونيه. وسوف تنعكس توصيات المؤتمر في خطة الوكالة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩ وفي عملياتها المتعلقة بالميزانية. وقد أُبرم اتفاق مع جامعة جنيف لوضع أدوات للاجتماع ولتحليل البيانات ستقوي القدرة على تقييم وتحسين برامج الوكالة.

٨ - مازالت الوكالة تواجه مشاكل خطيرة في الوفاء بولايتها في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فإن الحواجز والتأخر عند نقاط المراقبة يعوقان سير العمل بصورة طبيعية في المدارس والخدمات الصحية، ولا تصل المساعدة الإنسانية إلى الجهات المقصودة في الوقت المناسب، وتتعرض مركبات الوكالة لطلقات نارية ويعاني موظفوها من الاعتداءات والإذلال على أيدي الجنود الإسرائيليين. ومنذ بداية الانتفاضة الأخيرة لقي ١٢ موظفاً مصرعهم. وألحقت غارات قوات الدفاع الإسرائيلية أضراراً بالمنشآت التعليمية والصحية التابعة للأنروا، واستخدمت أحياناً كمراكز مؤقتة للاحتجاز والاستجواب. وقيدت حرية موظفيها في التنقل دون تقديم أي تفسيرات، وحدث ذلك أحياناً لفترات طويلة. وخلال هذه الفترة احتجزت السلطات الإسرائيلية ٣٤ موظفاً، مازال ٢٣ منهم محتجزين، دون أن تستطيع الوكالة في حالات كثيرة مقابلتهم أو معرفة أسباب احتجازهم. كما تؤثر القيود المفروضة على حرية التنقل في الحاويات التي تنقل المساعدة الإنسانية إلى قطاع غزة. ومنذ نيسان/أبريل من هذه السنة احتُجز عدد يتراوح بين ٤٠٠ و٦٠٠ حاوية وقاربت التكاليف منذ بداية الأزمة على ٥ ملايين من الدولارات. وتتنافى كل هذه القيود مع اتفاقية امتيازات وحصانات الأمم المتحدة المعقودة سنة ١٩٤٦ ومع اتفاق كومي - متشيلمور الثنائي، الذي تعهدت فيه إسرائيل بتيسير عمل الوكالة. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٤ أعلنت الأمم المتحدة المرحلة الأمنية الرابعة، التي تتمثل في نقل أغلبية الموظفين الدوليين بصفة مؤقتة من المقر الموجود في غزة إلى القدس وعمان، مع ما يترتب على ذلك من اضطراب في عمل الوكالة. ومصير الوكالة واللاجئين الفلسطينيين، ولا سيما في قطاع غزة غير معروف. وإذا لم تخفض القيود المفروضة على تنقل الأشخاص ونقل السلع قد يؤدي انسحاب إسرائيل إلى تفاقم الكساد الاقتصادي وسيتعين على مجتمع المانحين الاستمرار في تحمل عبء الأزمة الإنسانية.

٩ - في هذه اللحظات التي تواجه فيها العمليات صعوبات أكثر من أي وقت مضى يتعين شكر الموظفين المحليين للوكالة على تفانيهم، فهم بأدائهم لعملهم يعرضون حياتهم لخطر جسيم وهم أقل موظفي الأمم المتحدة أجراً والوحيدون في المنطقة الذين لا يحصلون على بدل مخاطر. ومنذ أسبوعين قام ٤ ٠٠٠ من موظفي الوكالة في الضفة الغربية بإضراب؛ ومطالبهم عادلة لكن الإجراء الذي اختاروه ليس صحيحاً. وينبغي للدول الأعضاء أن تقدم مساندتها لعلاج هذا الوضع. وعلاوة على كل هذه الصعوبات توجه اتهامات ظالمة من جانب قوات الدفاع الإسرائيلية ومن جانب موظفين حكوميين. وينبغي لحكومة إسرائيل أن تعرب عن شواغلها للوكالة مباشرة وليس من خلال حملات عالمية من الاتهامات في الصحافة، حتى تستطيع

الوكالة أن تعمل بروح من التعاون والاحترام المتبادل مع جميع الشركاء في المنطقة.

١٠ - **السيد فرايدنلوند** (النرويج): مقرر الفريق العامل المعني بدراسة مسألة تمويل الأونروا، قدم تقرير الفريق العامل (A/59/442) وأعرب عن قلقه إزاء التدهور المستمر للوضع الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة بسبب الظروف المتزايدة الصعوبة التي تعمل فيها الوكالة وبسبب عدم وجود استجابة دولية لنداءات الطوارئ. وأعرب عن ترحيب الفريق العامل بخفض العجز في الميزانية العادية للوكالة لكنه أشار إلى المسؤولية التي تقع على عاتق المجتمع الدولي للمحافظة على نوعية وعدد الخدمات، فإنه ينبغي للمجتمع الدولي وفقاً لنتائج مؤتمر جنيف أن يكثف تعاونه مع الوكالة، وأن يكفل زيادة التمويل بنفس معدل زيادة عدد اللاجئين. ولذا ينبغي تقديم التبرعات المعقودة والوفاء بالالتزامات المبرمة مع الوكالة، لا سيما رد ضريبة القيمة المضافة والرسوم الجمركية من جانب السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل. ويتعين على الوكالة بدورها أن توسع قاعدة المانحين وأن تمارس رقابة دقيقة على مصروفاتها. وينبغي للأمم المتحدة من جانبها أن ترد بأسرع ما يمكن ٥,١ مليون دولار تتعلق بنقل مقر الوكالة من فيينا إلى غزة وعمان.

١١ - أدى خفض أنشطة الوكالة الناجم عن العجز في التمويل إلى زيادة عدد الطلبة في الفصل الدراسي وعدد المرضى بالنسبة إلى كل طبيب وخفّض عدد المنح الدراسية الجامعية وأعمال ترميم المساكن. وينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهده لتحقيق هدف الـ ٢٠٩ ملايين من الدولارات المحدد في نداء طوارئ لعام ٢٠٠٤. وينبغي لحكومة إسرائيل أن تقوم بدورها بالتعاون من أجل تيسير تقديم الخدمات من جانب الوكالة. وعلى الرغم من أن نداءات الطوارئ هي أداة للحصول على التمويل اللازم فإنه يتعين تقوية الصلة بين ميزانيات حالات الطوارئ الإنسانية والميزانية العادية لأغراض التنمية. وعلى الرغم من الأسباب السياسية لمشكلة اللاجئين فإن مشاكلهم الحالية تتسم بطابع إنساني ولذا فإنها من مسؤولية المجتمع الدولي. والخدمات التي تقدمها الوكالة هي الخدمات الدنيا التي لا غنى عنها لكي يعيش اللاجؤون حياة إنتاجية، وإن تخفيضها من شأنه أن يؤدي إلى عدم استقرار المنطقة كلها. ولذا فإن الفريق العامل يناشد الحكومات النظر في إمكانية تقديم تبرعات خاصة كافية لسد العجز وتكوين رأس مال لكي تستمر أنشطة الوكالة بلا انقطاع وتستأنف الخدمات التي توقفت بسبب تدابير التقشف.

١٢ - **السيدة ناصر** (المراقبة عن فلسطين) أكدت أن مأساة اللاجئين مازالت مرتبطة ارتباطاً شديداً بحل مشكلة فلسطين مثلما كانت في سنة ١٩٤٨. ومنذ ٥٦ سنة كان ما يربو على ٤ ملايين من اللاجئين الفلسطينيين، أي ثلاثة أجيال على الأقل، يعانون من تدمير مساكنهم وإتلاف أراضيهم والقضاء على وسائل معيشتهم. ومازال ملايين من الأشخاص يعيشون في ٥٩ مخيماً موزعة بين الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية والأراضي الفلسطينية المحتلة. وللفلسطينيين، شأنهم كشأن جميع اللاجئين، الحق غير القابل للتصرف في العودة إلى ديارهم. وفي سنة ١٩٤٨ أكدت الجمعية العامة مجدداً في قرارها ١٩٤ (د - ٣) هذا الحق ومنذ ذلك الحين والمجتمع الدولي يدافع عنه. وهذا هو أحد الأسباب الأساسية في قدرة اللاجئين الفلسطينيين على المقاومة وثقتهم في القانون الدولي. وتجدر الإشارة أيضاً إلى الوضع الصعب لمئات الآلاف من الأشخاص الذين نزحوا من أراضيهم في سنة ١٩٦٧، والذين أكد مجلس الأمن لأول مرة حقهم في العودة في قراره ٢٣٧ (١٩٦٧). ووفقاً للجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة والخاصة بفلسطين يملك اللاجئون الفلسطينيون ٥،٥ مليون دونم من الأراضي في

إسرائيل، ومن الضروري رد هذه الأراضي أو تعويضهم عنها تعويضاً عادلاً لتحقيق سلم نهائي للمشكلة. بيد أن إسرائيل مازالت ترفض للأسف تحمل مسؤوليتها وتدافع عن مواقف تتنافى مع القانون الدولي، كما يتضح من الرسائل المتبادلة في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية التي حاول أن يقرر فيها ذلك البلد بصورة منفردة مصير اللاجئين الفلسطينيين.

١٣ - تقوم الوكالة بعمل مهم لصالح اللاجئين. وعلى الرغم من مواردها الشحيحة فقد تمكنت من الاحتفاظ بمنشآتها التعليمية والصحية والمجتمعية التي يبلغ عددها ٩٠٠ منشأة ومن تنفيذ برامج للتمويل الصغير للغاية لدعم التنمية الاقتصادية والاستقلال الذاتي للاجئين، ووسعت برامج الطوارئ للحيلولة دون موت آلاف من الأشخاص جوعاً أو مقاساتهم من منتهى البؤس. ومع ذلك مازال اللاجؤون يواجهون صعوبات اجتماعية اقتصادية هائلة،مثل ارتفاع معدل البطالة والفقر المدقع والازدحام وعدم كفاية الهياكل الأساسية. والوضع في مخيمات لبنان يبعث على اليأس. وحالة أكثر من ٥٠ ٠٠٠ لاجئ فلسطيني في العراق تثير القلق أيضاً، ولذا فإن فلسطين ترحب بالتوصيات التي اتخذتها الوكالة ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين لتسجيلهم في الوكالة لكي يحصلوا على الخدمات الأساسية. وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة تتفاقم الأزمة بسبب الحملة العسكرية التي بدأتها إسرائيل في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ والتي تؤثر بصفة خاصة في اللاجئين، الذين يمثلون أكثر من نصف عدد السكان، وهم أفقر وأضعف القطاعات السكانية. ووفقاً للوكالة فإن الهجمات التي تشنها إسرائيل على مخيم اللاجئين في جبلية وضواحيها قد أثرَّت في حياة ١٧٠ فلسطينياً على الأقل، بعضهم أطفال، وأسفرت عن إصابة ٤٣٠ شخصاً بجراح خلال فترة أقل من ثلاثة أسابيع.

١٤ - في سنة ٢٠٠٣ أدى استعمال القوة العشوائي من جانب الدولة القائمة بالاحتلال إلى فرار آلاف من الأشخاص العُزل من السلاح، من بينهم أطفال ونساء وشيوخ. ولم يعد الفلسطينيون في أي مكان في مأمن من هجمات إسرائيل، كما يتضح ذلك من الأمثلة المأساوية للأطفال الذين قتلوا برصاص الإسرائيليين أثناء وجودهم في منازلهم أو في فصولهم الدراسية التابعة للوكالة. ولم يتعين على هؤلاء الأطفال أن يعيشوا كل حياتهم القصيرة بلا حقوق وفي بؤس فحسب بل قتلوا غيلة على أيدي الدولة القائمة بالاحتلال. وعمليات القتل هذه تمثل انتهاكاً صارخاً للحق غير القابل للتصرف في الحياة وينبغي للمجتمع الدولي أن يحمي اللاجئين وسائر المدنيين الفلسطينيين من جرائم الحرب هذه. وتواصل الدولة القائمة بالاحتلال استخدام الوسائل الوحشية للعقاب الجماعي لسحق وإذلال اللاجئين. فهي لم تنسف المساكن فحسب بل ألحقت الأضرار أيضاً بشبكات الإمداد بالمياه والكهرباء والصرف الصحي ودمرت الطرق وأغارت على الأراضي الزراعية. وهذا التدمير العشوائي للسلع يمثل جريمة حرب بموجب المادة ١٤٧ من اتفاقية جنيف الرابعة. وقد دُمر في مخيم جبلية وحده أكثر من ٩٠ منزلاً وأصيب أكثر من ١٠٠ مبنى بأضرار، الأمر الذي أضر بنحو ١ ٥٠٠ شخص. ومن بين المباني التي دمرت أيضاً أثناء الهجمات مدارس تابعة للوكالة. وقد دفعت الحالة الخاصة لمخيم رفح مجلس الأمن إلى اتخاذ القرار ١٥٤٤، الذي طلب فيه من إسرائيل احترام الالتزام المنصوص عليه في القانون الدولي والداعي إلى عدم تدمير المنازل. وطبعاً انتهكت الدولة القائمة بالاحتلال القرار؛ فدمرت في رفح في شهر أيار/مايو وحده ٢٩٨ مبنى تاركة ما يربو على ٨٠٠ ٣ شخص بلا مأوى.

١٥ - استطردت قائلة إن إقامة إسرائيل الحواجز وفرضها القيود على حرية تنقل الأشخاص ونقل السلع، انتهاكاً

للقانون الدولي، مازال يعرقل وصول اللاجئين إلى أماكن العمل والمدارس والرعاية الصحية والأغذية والمياه الصالحة للشرب. ومازالت الظروف الاجتماعية والاقتصادية تتدهور نتيجة لسوء التغذية والأمراض. وعلاوة على ذلك فإن البناء غير المشروع للجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة قد عزل وأفقر مئات الأسر. وقد عبأت الوكالة موظفيها ومواردها ووجهت نداءات لجمع أموال وتقديم مساعدة عاجلة إلى اللاجئين. ومع ذلك فإنه من الصعب جداً التصدي للتدمير الذي قامت به قوات الاحتلال. فلم تنته بعد عمليات إعادة البناء في جنين، وصارت هناك حاجة جديدة إلى ملايين من الدولارات لإعادة بناء المساكن التي لحقت بها أضرار في رفح وجبلية والمخيمات الأخرى. وتتحمل المنشآت الصحية التابعة للوكالة، لاسيما خدمات الطوارئ وإعادة التأهيل، عبئاً مفرطاً بسبب تزايد عدد الجرحى والذين فقدوا أجزاء من أجسادهم. وصار التعاون مع منظمة الصحة العالمية وغيرها من منظمات الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر وجمعية الهلال الأحمر الفلسطينية حاسماً لمواجهة الطلب المتزايد على الرعاية الصحية.

١٦ - واصلت قوات الاحتلال في انتهاك صارخ للقانون الدولي تصعيب العمل الإنساني الذي تقوم به الوكالة عمداً، وذلك بفرض قيود صارمة على حرية تنقل موظفيها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، الأمر الذي أرغم الوكالة أحياناً على وقف برامجها، بما في ذلك توزيع المعونة الغذائية العاجلة، وإلى وقف الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية، مع ما ترتب على ذلك من تكاليف إضافية. وتعرضت مركبات الوكالة لعمليات تسجيل وتأخيرات طويلة، بل تعرضت لرصاص قوات الاحتلال. ومُنعت مرات عديدة سيارات الإسعاف، التي تنقل المرضى، من المرور. وما زال موظفو الوكالة يتعرضون للإيذاء الجسدي والشفوي، بما في ذلك الضرب، في نقاط المراقبة الإسرائيلية، وصار من الصعب جداً عليهم، إن لم يكن من المستحيل، الوصول إلى مقار عملهم والعودة إلى منازلهم. وواصلت الدولة القائمة بالاحتلال احتجاز عدة موظفين دون توجيه اتهامات إليهم. ولم يفلت حتى المفوض العام من التحرش ولم يستطع حضور الاجتماع السنوي للجنة الخبراء المعقود في عمان.

١٧ - كما تواصل قوات الاحتلال مهاجمة المستشفيات والمدارس ومراكز التدريب التابعة للوكالة. وإلى جانب تعريض حياة الموظفين والسكان المدنيين للخطر، بما في ذلك الأطفال الذين في سن الالتحاق بالمدرسة ألحقت هذه الهجمات أضراراً جسيمة بالسلع التابعة للوكالة. والأخطر من ذلك هو أعمال العنف التي تسببت في مقتل بعض موظفي الوكالة؛ فمنذ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ اغتالت إسرائيل ١١ موظفاً وأصيب كثيرون آخرون بجراح. وكانت أحدث حالة هي مقتل معلم أثناء الهجمات العسكرية التي شنت على شمالي غزة في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر. ونقل الموظفون الدوليون العاملون في مقر الوكالة في غزة، بما فيهم المفوض العام، بسبب الأخطار المتزايدة التي تعرضوا لها، ومثّل هذا نكسة خطيرة للعمليات. وعلاوة على ذلك وجهت إسرائيل وبعض حلفاؤها اتهامات كاذبة إلى الوكالة لتخويف موظفيها وتقويض عملها. ومن أمثلة ذلك الاتهامات المتعلقة بإساءة الاستعمال لسيارات الإسعاف، التي ترمي إلى التشكيك في نزاهة الوكالة وتحويل الانتباه عن مهام أكثر إلحاحاً بكثير.

١٨ - نظراً لهذا الوضع تجدر الإشارة إلى أن للوكالة، شأنها في ذلك كشأن جميع منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية، الحق قانوناً في أداء عملها دون تحرشات أو عقبات. وينبغي لإسرائيل السماح فوراً لموظفيها بحرية التنقل وبحرية نقل إمداداتها، وكفالة أمنهم وتعويض الوكالة عن الأضرار المادية التي سببتها. كما أن الضغط المالي الضخم الذي تتحمله الوكالة ينبغي أن يثير القلق لدى المانحين.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يحاسب الدولة القائمة بالاحتلال وأن يطالبها بالوفاء بالتزاماتها القانونية. ويعرب وفد فلسطين عن امتنانه للبلدان المضيفة التي تساهم منذ وقت طويل في تحمل عبء تقديم المساعدة إلى اللاجئين ويحثها على مواصلة التعاون مع الوكالة. كما أعربت عن شكرها للمانحين على تبرعاتهم السخية، لاسيما استجابتهم لنداءات الطوارئ. ويخشى اللاجؤون أن تؤدي مشاكل الوكالة المالية إلى تقليص التزام المجتمع الدولي. وترحب فلسطين في هذا الصدد بنتائج مؤتمر جنيف، التي قد تسهم في زيادة الدعم المقدم إلى الوكالة وإلى اللاجئين.

١٩ - **السيد عساف** (لبنان): أعرب عن تأييده التام لما ورد في الفقرة ٣٥ من تقرير المفوض العام. وأردف قائلاً إن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين هي مشكلة إنسانية وسياسية وقانونية مرتبطة بالاحتلال والسلم والأمن الدوليين. ووفقاً لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣) وقرار مجلس الأمن ٢٣٧ (١٩٦٧) فإن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين مرتبطة أيضاً بمبادئ القانون الدولي، ولاسيما مبدأي العدل والمساواة. ومع ذلك فإن أشكال الظلم واضحة. فيضطر مليون شخص إلى ترك أراضيهم في منتصف القرن العشرين ويلجأون إلى البلدان المجاورة. ويوجد اليوم ٤ ملايين لاجئ يعيش ثلثهم في ٥٩ مخيماً تعتمد على الوكالة. وفي المقابل تجلب إسرائيل من جميع أنحاء العالم مستعمرين يستوطنون الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويوجد فعلاً في الوقت الحاضر ٤٠٠ ٠٠٠ مستوطن يعيشون في ٢٠٠ مستوطنة قائمة.

٢٠ - إن الوضع المالي للوكالة يثير بالغ القلق. وإذا قسمت ميزانيتها العامة، التي تبلغ نحو ٣٠٠ مليون دولار على أربعة ملايين لاجئ يحصل كل لاجئ على ٢٠ سنت يومياً. وفي نفس الوقت يتمتع المستوطنون الإسرائيليون بممتلكات الفلسطينيين، مثل ممتلكاتهم من الأراضي التي تبلغ مساحتها ٥،٥ مليون دونم. وتنتقد إسرائيل الوكالة وبرامجها وتعامل موظفيها بطريقة غير لائقة، وتقصف المدارس التي أنشأتها الوكالة وتقتل المعلمين والطلبة. وفي الفقرة ١٥١ من تقرير المفوض العام يتحدث المفوض عن الأعمال الإجرامية التي تقوم بها إسرائيل ويروي كيف وضع جندي إسرائيلي مادة محظورة في مركبة للوكالة وتظاهر بعد ذلك بأن كلبه قد عثر عليها. وكما جاء في الفقرة ١٨٦ لم ترد إسرائيل إلى الوكالة التكاليف المالية ولا ضريبة القيمة المضافة في حين فعلت السلطة الفلسطينية، التي تعاني من وضع مالي أضعف بكثير، ذلك.

٢١ - إن مشكلة اللاجئين تكتسي أهمية كبرى في لبنان الذي تؤيد حكومته حق الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم لثلاثة أسباب هي: أولاً يرفض اللاجؤون أنفسهم الذين يعيشون في جنوب لبنان البقاء هناك إلى ما لا نهاية ويصرون على ضرورة العودة إلى أراضيهم؛ وثانياً إن رفض اللاجئين الفلسطينيين البقاء في البلد مذكور في دستور لبنان؛ وثالثاً إن بقاء اللاجئين في لبنان يفرض عبئاً اقتصادياً ثقيلاً على البلد ويسبب عدم توازن سكاني فيه. ومازال وجود الوكالة حلاً مؤقتاً للمشكلة، والحل الدائم الوحيد هو السماح للاجئين بالعودة إلى وطنهم. وليس في نية لبنان القضاء على دولة إسرائيل، كما يؤكد بعض الإسرائيليين، وكل ما يريده بلده هو التعايش السلمي القائم على الاعتراف المتبادل، كما اقترح في مبادرة بيروت للسلام مع انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة وتمكن اللاجئين من العودة إلى ديارهم. وهذه هي الطريقة الوحيدة لضمان السلم في المنطقة.

٢٢ - **السيد النقبي** (الإمارات العربية المتحدة): أعرب عن قلقه إزاء تدهور الأوضاع الاجتماعية والإنسانية التي يعيش فيها أكثر من ٤ ملايين لاجئ فلسطيني في الأراضي المحتلة وفي البلدان المجاورة نتيجة للسياسة العدوانية الإسرائيلية التي تتمثل في الاستعمال المفرط للقوة وعمليات الإعدام بلا محاكمة والعقاب الجماعي وتدمير الممتلكات وفرض حظر

التجول وإقامة الحواجز الداخلية والخارجية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد تفاقم الوضع بسبب إقامة الجدار الفاصل الذي أتلف أراضٍ زراعية عديدة ودمر الموارد الطبيعية وأدى إلى نزوح آلاف من الفلسطينيين. وعلاوة على ذلك أثَّرت القيود المفروضة على حرية تنقل الشعب الفلسطيني وتوقف البرامج التعليمية في الشركات وزاد من مستويات الفقر والأمية، ولاسيما بين اللاجئين، الذين شهدوا على مر العقود كيف تحرمهم الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة من حقهم في العودة إلى وطنهم. كما تضر الأعمال التي تقوم بها إسرائيل بعمل الأونروا في قطاع غزة والضفة الغربية، حيث أسفرت عن مقتل عشرات من الموظفين أو إصابتهم بجراح. وتعرض كثير من مباني الوكالة للهجوم والتدمير وتوقفت الخدمات الأساسية مثل إيواء اللاجئين.

٢٣ - إن الإمارات العربية المتحدة تدين الأعمال التي ترتكبها حكومة إسرائيل في انتهاك لاتفاقية جنيف الرابعة المعقودة سنة ١٩٤٩ وغيرها من الصكوك الدولية، وتؤكد مجدداً أن الحل الصحيح والعادل والدائم لمشكلة فلسطين ينبغي أن يقوم على أساس عودة اللاجئين دون شرط إلى وطنهم وتعويضهم عما تكبدوه من خسائر مالية ومعنوية، حسبما نص قرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢) و١٩٤ (د - ٣). كما تؤكد مجدداً مسؤولية المجتمع الدولي والأمم المتحدة واللجنة الرباعية عن إيجاد حل لهذه المشكلة. وينبغي لمجلس الأمن أن يعتمد التدابير اللازمة لوقف الهجمات الإسرائيلية المستمرة على مخيمات اللاجئين وضمان أمن موظفي الوكالة ومنشآتها، وفقاً لاتفاقية امتيازات وحصانات الأمم المتحدة المعقودة سنة ١٩٤٦، واتفاق كومي - متشيلمور، المبرم سنة ١٩٦٧. ويتعين تحسين ظروف عمل الموظفين المحليين وزيادة مرتباتهم ومنحهم بدل المخاطر. وإن انخفاض الموارد المالية للوكالة يقلل من قدرتها على تنفيذ برامجها العادية وبرامج الطوارئ والإغاثة الجديدة. ولذا فإن الإمارات العربية المتحدة، التي تعهدت بمواصلة تقديم الدعم السياسي والمالي والأدبي إلى الوكالة، تحث المانحين على مضاعفة تبرعاتهم حتى تستطيع الوكالة تلبية الاحتياجات المُلحة للاجئين الفلسطينيين وتقديم الأغذية والمساعدة الغوثية إليهم في الأراضي المحتلة والبلدان المجاورة.

٢٤ - **السيد المقداد** (الجمهورية العربية السورية): أعرب للمفوض العام عن شكره على جهوده الشخصية الرامية إلى التخفيف من معاناة ملايين من الفلسطينيين الذين تنكر إسرائيل حقهم في العودة إلى ديارهم. وقد مر أكثر من ٥٥ عاماً على وقوع واحدة من أكبر كوارث الشرق الأوسط ولا يوجد بعد أمل في انتهاء مأساة الشعب الفلسطيني واستعادته لحقوقه المشروعة. ويقف المجتمع الدولي مكتوفاً الأيدي أمام الاغتيالات وأشكال الظلم، الأمر الذي يشجع إسرائيل على تكثيف حملتها الوحشية على المدنيين الفلسطينيين. إن الممارسات الإسرائيلية أدت إلى تفاقم الوضع في الأراضي المحتلة وحولت الهجمات الأخيرة مخيمات اللاجئين إلى ميادين قتال تغزوها الطائرات والدبابات التي خلفت قتلى وفوضى ودمار. ويلخص تقرير الوكالة معاناة الشعب الفلسطيني بسبب إقامة الجدار الفاصل والحواجز وتدمير المساكن وإتلاف الأراضي الزراعية. وكأن هذا ليس كافياً فتقوم إسرائيل بمهاجمة منشآت الوكالة وسيارات الإسعاف التابعة لها، وتحتل مدارسها وتستخدمها مراكز للاحتجاز وتسيء معاملة موظفي الوكالة. وتبدي ازدراءها للمجتمع الدولي فتمنع المفوض العام من السفر إلى عمان للمشاركة في اجتماعات لجنة الخبراء. وحتى الطلبة لم يفلتوا من الإرهاب الإسرائيلي. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير لقي ١٧ من طلبة مدارس الوكالة مصرعهم، وقتل إثنان منهم في الفصول الدراسية نفسها، وأصيب ٣٣ طالباً بجراح. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ قتل ما مجموعة ٩٥ طالباً وأصيب ١٠٠ ١ طالب بجراح.

٢٥ - تقوم الجمهورية العربية السورية بتقديم المساعدة إلى اللاجئين الذين يقيمون في أراضيها وتعاملهم مثل المواطنين السوريين دون أي تمييز على الرغم من العبء المالي الكبير الناجم عن ذلك. ولذا فإنها تلاحظ بارتياح أن بعض الخدمات المقدمة قد ذُكرت في تقرير المفوض العام، لا سيما في الفقرات ٣٩ و٧٢ و٨١ و٨٥ و٩٢ و٢٢٩ إلى ٢٤٧. وتبلغ النفقات التي تتحملها الجمهورية العربية السورية دعماً للاجئين الفلسطينيين ١٠٣ ملايين من الدولارات. وتجدر الإشارة إلى أن المجتمع الدولي مسؤول عن هذه المشكلة. ومن المهم أن تواصل الأونروا عملها بقيادة المفوض العام وأن توسع قاعدة المانحين حتى تستطيع الاضطلاع بولايتها وتنفيذ توصيات مؤتمر جنيف. وينبغي للوكالة تحسين خدماتها وتوسيعها لتشمل جميع اللاجئين في المناطق الخمس التي تعمل فيها دون أي تمييز. وينبغي للمجتمع الدولي أن يستجيب لنداءات الطوارئ لتلافي أن يضطر اللاجئون الفلسطينيون أو البلدان المضيفة إلى تحمل عجز الوكالة. ومن جهة أخرى فإن عدم حصول موظفي الوكالة على بدل المخاطر على الرغم من الظروف الصعبة التي يعملون فيها أمر يثير القلق ومن المأمول أن يحصلوا على هذا البدل على قدم المساواة مع غيرهم من موظفي الأمم المتحدة.

٢٦ - في سنة ١٩٤٨ اعتمدت الجمعية العامة القرار ١٩٤ (د - ٣)، الذي تنص الفقرة ١١ منه على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم، وأكدت الجمعية مجدداً هذا الحق في عدة مناسبات. وفي قرارات أخرى اعتبرت الجمعية أن مشكلة اللاجئين ناجمة عن حرمانهم من حقوقهم غير القابلة للتصرف المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وهكذا تم الربط في تلك القرارات بطريقة لا جدال فيها بين حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم والحق في حرية تقرير المصير. وإن سلوك إسرائيل العدواني والاستفزازي واستعمالها الوحشي للقوة العسكرية ضد منشآت الأونروا وقتلها لما يربو على ٣ ٤٣٩ فلسطينياً منذ شهر سبتمبر ٢٠٠٠ يثبت دون أي شك أنها لا ترغب في سلام عادل وشامل في المنطقة يضمن حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم. وقد حان الأوان لأن يضغط المجتمع الدولي على إسرائيل لإنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية وتنفيذ القرارات ذات الصلة.

٢٧ - **السيد حسان** (الأردن): أشار إلى أن بلده يستضيف اللاجئين الفلسطينيين في أراضيه منذ عام ١٩٤٨، وأنه يوجد حالياً في الأردن ٠٠٠ ٧٥٠ ١ لاجئ مسجلين في الوكالة. وتكرس الحكومة ما يربو على ٤٠٠ مليون دولار من ميزانيتها للخدمات الصحية والهياكل الأساسية والخدمات الاجتماعية والأمنية من أجل اللاجئين تحسيناً لظروفهم المعيشية. كما تعتزم تقديم خدمات أخرى لا تستطيع الأونروا تقديمها بسبب أزمتها المالية. وينبغي تناول مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بصورة شاملة دون أي تمييز بين اللاجئين حسب البلد الذي يعيشون فيه. ومازالت حكومته عازمة على إيجاد حل لهذه المشكلة انطلاقاً من قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣)، الذي ينص على حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم وفي الحصول على تعويضات، وعلى أساس مبادرة السلم العربية والمادة ٨ من اتفاق السلم الأردني الفلسطيني، الذي ينص على أنه ينبغي حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقاً لمبادئ القانون الدولي. وينبغي للأونروا أن تواصل الاضطلاع بعملها إلى حين التوصل إلى تسوية عادلة ونهائية للمشكلة. ولذا فإن الأردن يأمل في تمديد ولاية الوكالة ومواصلة المشاورات مع البلدان المانحة حتى يمكن التوصل إلى اتفاق لتمويل خطتها المتوسطة الأجل.

٢٨ - تواصل إسرائيل عدوانها على الشعب الفلسطيني. وشهدت الأسابيع الأخيرة فظائع عديدة في غزة وفي مخيمات اللاجئين. وتواصل إسرائيل فرض القيود وبناء جدار في الأراضي المحتلة منتهكة بذلك مبادئ اتفاقية جنيف الرابعة.

ولهذه الممارسات هدف واحد هو القضاء على المجتمع الفلسطيني ومنع قيام دولة فلسطينية. وينبغي لحكومة إسرائيل أن توقف جميع أعمال العنف التي تقوم بها في الأراضي المحتلة، وأن تكف عن تدمير الهياكل الأساسية والمساكن، وأن توقف عمليات الإعدام دون محاكمة والعقاب الجماعي. وباختصار يتعين عليها أن تكف عن انتهاك القانون الدولي، وينبغي للطرفين احترام وتنفيذ خارطة الطريق بصورة تامة. وينبغي لإسرائيل أن تيسر عمل موظفي الأونروا في الأراضي الفلسطينية، وأن تسمح لهم بأداء مهامهم وتقديم المساعدة الإنسانية إلى اللاجئين.

تولى نائب الرئيس السيد كالايرون (إكوادر) الرئاسة.

٢٩ - **السيد أبو زيد** (مصر): قال إنه عند النظر في العمل الذي تقوم به الأونروا يتعين مراعاة التدهور العام في الوضع في الأراضي المحتلة وفي مخيمات اللاجئين منذ ٤ سنوات. وقد خاب أمل الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم في ظروف آمنة، وانخفضت المساعدة التي تقدمها الوكالة بسبب قلة مواردها. ويقدم تقرير المفوض العام صورة قاتمة للظروف الاقتصادية والإنسانية للشعب الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية وللاجئين الموجودين في الأراضي المحتلة وخارجها. وإن معاناة الفلسطينيين، ولا سيما النساء والأطفال والشيوخ، تزداد بسبب تكثيف العمليات العسكرية الإسرائيلية. وعلى الرغم من أنه لم يجر إحصاء لعدد القتلى والجرحى ولا لمدى الدمار الناجم عن عملية ''أيام الندم'' فإن هذه المعاناة قد صارت جزءاً من الحياة اليومية لسكان قطاع غزة والضفة الغربية ومخيمات اللاجئين.

٣٠ - تفاقمت الأحوال الاجتماعية الاقتصادية والإنسانية للشعب الفلسطيني بشكل خطير: فأكثر من ٧٠ في المائة من الفلسطينيين يعيشون تحت خط الفقر، و٢٥ في المائة منهم بلا عمل، وازداد عدد المشردين بسبب الهجمات الإسرائيلية المستمرة، ووفقاً للأنروا فإن عملية ''أيام الندم'' قد أسفرت عن محاصرة أكثر من ٠٠٠ ٣٦ فلسطيني ومقتل ١٠٧، من بينهم ٤ أطفال دون سن الثامنة، وإصابة ٤٣١ بجراح وتشريد ٦٧٥ وتدمير ٩١ منزلاً. وعلاوة على ذلك قللت القيود التي فرضتها السلطات الإسرائيلية من قدرة الوكالة على تقديم المساعدة في مخيمات اللاجئين. وترى مصر أن انسحاب إسرائيل من قطاع غزة ينبغي أن يكون مطلقاً، وفقاً لخارطة الطريق، وأن يتبع انسحابها من الضفة الغربية. كما طلب المتكلم من إسرائيل أن تنفذ فتوى محكمة العدل الدولية، التي تنص على عدم شرعية إقامة الجدار في الأراضي الفلسطينية وضرورة وقف بنائه وإزالة الأجزاء التي شُيِّدت منه فعلاً. ومن جهة أخرى فإن خفض موارد الوكالة بسبب تركز انتباه المانحين على الأزمات العالمية الأخرى، الأمر الذي منع الوكالة إلى حد بعيد من تنفيذ مشاريعها الإنمائية والاستجابة للطوارئ الإنسانية، يبعث على القلق. ولذا فإن التدابير التي اتخذتها الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان لتلبية الاحتياجات الأساسية للاجئين الفلسطينيين تستحق الثناء.

٣١ - **السيد قبطني** (تونس): بعد أن وجه الشكر إلى البلدان المانحة والبلدان المضيفة على المساعدة التي تقدمها إلى اللاجئين الفلسطينيين أكد أهمية العمل الذي تؤديه الوكالة في الميدان، وقال إنها تستحق الحصول على دعم يتناسب مع احتياجات اللاجئين حتى يستطيعون ممارسة حقوقهم غير القابلة للتصرف في سياق حل دائم وعادل لمشكلة فلسطين. واستطرد قائلاً إن تونس تحث المجتمع الدولي على تقديم دعم أكبر إلى الوكالة، نظراً لتزايد عدد اللاجئين وتدهور ظروف معيشتهم بسبب سياسة التدمير المتزايد التي تنتهجها إسرائيل والتي سببت كارثة إنسانية وتقلل من قدرة الوكالة على أداء عملها. وتطلب تونس إزالة جميع القيود المفروضة على

موظفي الوكالة وتصر على أن يراعي في الحل العادل والدائم حق اللاجئين الفلسطينيين المشروع في العودة إلى ديارهم أو الحصول على تعويض عادل، وفقاً لما نصت عليه القرارات ذات الصلة. وهذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن بها إرساء أسس السلام والأمن في المنطقة.

٣٢ - **السيد سيمادیني** (سويسرا): أكد أن مشكلة الأراضي الفلسطينية المحتلة تتسم بسياق سياسي معقد إلى أقصى درجة، وأن أوضاع اقتصادية واجتماعية وإنسانية تثير القلق قد نتجت عن عدة عوامل، لاسيما انتهاكات القانون الدولي الإنساني، بعد أربعة أعوام من النضال المسلح، وبطالة متوطنة وفقر متزايد. وتكمن أسباب الأزمة في القيود المفروضة على حرية التجول وإقامة الحواجز وحظر التجول وتدمير المساكن والهياكل الأساسية وعمليات الإعدام دون محاكمة التي ينفذها الجيش الإسرائيلي. وتعترف سويسرا بحق إسرائيل الأساسي في حماية شعبها من الهجمات الإرهابية التي تعتبر دائماً بلا مسوغ لكن ينبغي لها أن تفعل ذلك في إطار القانون الدولي الإنساني.

٣٣ - تواجه الأونروا صعوبات عملية عديدة. وترى سويسرا أنه ينبغي اعتبار منشآتها أماكن ذات حرمة، وتحث السلطات الإسرائيلية والفلسطينية على احترام اتفاقية جنيف الرابعة، وتحث الدولة القائمة بالاحتلال على ضمان وصول منظمات تقديم المساعدة الإنسانية الآمن وغير المقيد إلى السكان المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وحتى تستطيع الوكالة تنفيذ ولايتها ينبغي أن تتوافر لها الموارد اللازمة ولذا فإنه يتعين استمرار التضامن الدولي. ومن ثم فإن التبرعات الكبيرة التي قدمتها بلدان الشرق الأدنى التي تستضيف اللاجئين الفلسطينيين تستحق الثناء. وتشجع سويسرا على دعم الوكالة بنشاط، لا سيما تحسين الظروف المعيشية للاجئين على المستويين المادي والقانوني. كما تؤكد أهمية مؤتمر جنيف، الذي ذُكرت فيه المجالات العديدة التي يمكن فيها أن يزيد الترابط بين المانحين والبلدان المضيفة والأونروا سرعة تدخلات الوكالة وفعالية الأنشطة التي تقوم بها لصالح اللاجئين.

٣٤ - **الأسقف ميليوري** (المراقب عن الكرسي الرسولي): أكد أن الوكالة ومنظمات أخرى كثيرة تقدم إلى اللاجئين وسط حلقة لا تنقطع من العنف والإرهاب والعمليات العسكرية والانتقامية التي لا تفعل شيئاً سوى توليد مزيد من العنف، خدمات تكون في الظروف العادية من مسؤولية السلطات المحلية، ويدرك الكرسي الرسولي تماماً الصعوبات التي تواجه الوكالة لأن بعثة القاصد الرسولي لفلسطين والمنظمات الكاثوليكية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية التي تتعاون معها منذ ٥٥ عاماً تقدم المساعدة إلى السكان المتضررين من هذه ''الحرب غير المعلنة''، على مواجهة البطالة وتوفر لهم التعليم والرعاية الصحية من خلال برامج الإنعاش التي تقوي في نفس الوقت المؤسسات المحلية.

٣٥ - إن حل هذه المشكلة المعقدة للغاية ينبغي أن يتضمن موضوع القدس. ويطلب الكرسي الرسولي مرة أخرى ضمان حرية العقيدة للسكان وأيضاً كفالة الوصول الدائم بحرية ودون عقبات إلى الأماكن المقدسة لمعتنقي الأديان كافة وللناس من جميع الجنسيات، وفقاً لقرار الجمعية العامة د أ -٢/١٠. والقدس هي ملك لجميع الناس المؤمنين ولذا فإنه ينبغي للأمناء عليها أن يكونوا مسؤولين أمام المجتمع الدولي. ونظراً لحالة العنف الراهنة فإن كثيراً من الحجاج لا يستطيعون الوصول إلى القدس، الأمر الذي يسبب صعوبات اقتصادية جديدة للسكان. ولم تجلب خارطة الطريق السلم إلى المنطقة. ومن المحزن أن الأرض التي كثيراً ما تسمى ''بالمقدسة'' مجزأة ويسودها الدمار والموت. وينبغي لمجتمع الأمم أن يناشد جميع الممثلين المعنيين استئناف المفاوضات. ولا يمكن إلا لسلمٍ عادلٍ ودائم وغير مفروض بل يتم

التوصل إليه عن طريق التفاوض أن يتيح تحقيق الآمال المشروعة لجميع شعوب تلك الأرض.

٣٦ - **السيد كنعان** (المراقب عن منظمة المؤتمر الإسلامي): أبرز تدهور الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، الذي يبعث على القلق، وذلك بسبب العمليات العسكرية التي تقوم بها قوات الاحتلال الإسرائيلية والقيود المفروضة على التجول المطبقة لا على الفلسطينيين فحسب بل أيضاً على موظفي الأونروا، بما في ذلك المفوض العام نفسه، ومركباتها. وقد كان ولهذه الممارسات آثار خطيرة في الاقتصاد الفلسطيني، الذي تفاقم بسبب التدمير العام للهياكل الأساسية والمباني العامة والخاصة، الأمر الذي يتنافى مع مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

٣٧ - إن إسرائيل، التي تتباهى بازدرائها لحياة المدنيين الفلسطينيين وتواصل مهاجمة الأطفال، حتى في مدارس الأمم المتحدة في قطاع غزة، أمام سكوت المجتمع الدولي. فمنذ أيلول/سبتمبر قتلت قوات الاحتلال أربعة أطفال دون سن الرابعة عشرة، إثنين منهم أثناء وجودهم في فصلين دراسيين تابعين للأنروا. وتواصل الصواريخ الإسرائيلية تدمير آلاف من المنازل في الضفة الغربية وفي قطاع غزة فتفاقم بذلك ألوان المعاناة وتقضي على الأمل في المصالحة. وقد حث مركز الإعلام الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (Tselem'B) المدعي العام لإسرائيل على أن يعلن أن خطة قوات الدفاع الإسرائيلية لتدمير مئات المنازل في رفح غير مشروعة وأصر على أن اعتمادها يصادق على انتهاك لحقوق الإنسان، وإن تنفيذ الوكالة، في هذا الصدد، لمشروع إعادة تعمير جنين، الممول بتبرع يبلغ ٢٧ مليون دولار من جمعية الهلال الأحمر في الإمارات العربية المتحدة وكذلك الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الوكالة والجمعية المذكورة والسلطة الفلسطينية لإنشاء ٤٠٠ مسكن بدلاً من المنازل التي دمرتها إسرائيل في رفح أمر يستحق الثناء.

٣٨ - في تجاهل للفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية ولقرار الجمعية العامة د أ - ١٥/١٠ تواصل إسرائيل بناء الجدار الفاصل في الضفة الغربية وفي القدس وحولها. ويجعل ذلك الجدار من الصعب وصول الكثيرين إلى الأراضي والخدمات وأماكن العمل ويزيد من فقر أسر اللاجئين ومن عزلتهم ويقيم عقبات جديدة تمنع الوكالة من تقديم الخدمات الأساسية. وهذه التدابير التي اتخذتها قوات الدفاع الإسرائيلية لا أخلاقية وغير مشروعة وتتعارض مع أحكام القانون الدولي. لا سيما اتفاقية جنيف الرابعة، ومع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٣٩ - إن مستوى استجابة المجتمع الدولي للنداءات الصادرة في سنة ٢٠٠٤ راكد. وقد تمكنت الأونروا لمدة خمسة عقود من العمل بفضل المساعدة السخية المقدمة من المانحين والدعم المقدم من البلدان المضيفة والسلطة الفلسطينية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعم عمل الوكالة، نظراً لوضعها المالي المقلقل والأزمة الإنسانية الخطيرة الموجودة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ومن المأمول الوفاء بالالتزامات المعقودة في مؤتمر جنيف في أقرب وقت ممكن، واستفادة الوكالة من إنشاء مركز في أبو ظبي لزيادة جمع الأموال في العالم العربي. وترحب منظمة المؤتمر الإسلامي بأنه قد أعلن بعد المنتدى العربي الدولي المعني بإعادة تعمير وتنمية الأراضي الفلسطينية المحتلة الذي عقد في بيروت إنشاء اعتماد أوَّلي بمبلغ ٢٥ مليون دولار لتقديم مساعدة مباشرة إلى الشعب الفلسطيني في غزة. وبنك التنمية الإسلامي هو من بين المؤسسات المشاركة.

٤٠ - أكدت منظمة المؤتمر الإسلامي مجدداً في مؤتمرات القمة والمؤتمرات الوزارية المتعاقبة التي عقدتها أن الأونروا تظل مسؤولة عن اللاجئين ما دام الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية والفلسطينية مستمراً وما دامت إسرائيل لم تعترف بحق اللاجئين في العودة إلى وطنهم، المنصوص عليه

في قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣) وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وإن أكثر الحلول وضوحاً لهذه الكارثة، الذي تحاول إسرائيل تلافيه، هو استئناف عملية إقرار السلم. وينبغي للمجتمع الدولي أن يرغم إسرائيل على إنهاء حملتها العسكرية والعودة إلى مائدة المفاوضات لترك المجال مفتوحاً لإقرار السلم والتخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني وتحقيق أمله في إنشاء دولته المستقلة.

رفعت الجلسة في الساعة ١٧/٣٠.